

الاقتصاد الجزائري: بين العام والخاص، من الحماية إلى المنافسة (مقاربة نظرية)

عبد اللاوي محمد إبراهيم
جامعة سعيدي

babdellaoui@gmail.com

الملخص:

من خلال تحليل معمق و تقييم نقدي موضوعي، و القيام بتنفيذ أكثر المهام إلحاحاً و استعجالياً أصبح إلزاماً على الجزائر أن تُعيد النظر في سياستها الاقتصادية، من خلال صياغة إستراتيجية اقتصادية متكاملة. و من خلال رؤية اقتصادية شاملة، تُترجم بصورة ديناميكية و فعالة مبدأ التعددية الاقتصادية. ويجب أن تتميز هذه الإستراتيجية بوضوح الأهداف و جلاء السياسات و الإجراءات و السبل المحققة لهذه الأهداف، بإبراز مراحل التنفيذ و بأن تشمل على تحديد و تجديد جريء للمؤسسات القادرة على تنفيذها بعقلانية و رشادة مثلى، هدفها الأوحد و الأساسي المصلحة الاقتصادية للجزائر.

Résumé:

A travers une analyse profonde et une évaluation critique et objective, pour entreprendre des grandes missions urgentes et nécessaires. L'Algérie et dans l'obligation de revoir sa politique économique, par une formulation d'une stratégie économique complémentaire, à travers une réflexion économique globale. Qui exprimera d'une manière dynamique et efficace le principe de la pluraliste économique. Il faut que cette stratégie, se distingue par la transparence et une évidence politique. Des voies qui permettent d'atteindre ses objectifs, Et définir ainsi, les étapes d'exécution, qui englobent un renouvellement entreprenant des entreprises, capables de les mettre en exécution, d'une manière correcte. Ayant un seul et unique objectif l'intérêt économique Algérien.

المقدمة:

لا يمكن الحديث عن القطاع الخاص القائم في ظل الحماية، (بـ ما يجب أن يكون عليه) و في ظل المنافسة (بـ ما قد سيكون عليه). إلا إذا اتضح لنا بداية الدور المستقبلي في عملية التنمية. و هذا يستدعي حل إشكالية

المفارقة والمواجهة بين القطاع العام بمعناه الشامل، بما في ذلك تدخل الدولة على المدى القصير أو البعيد من جهة. و بين القطاع الخاص و إلى أي حد يقع عليه العبء في مسيرة التنمية المستقبلية من جهة أخرى. بالإضافة إلى شراكة حقيقية و حيوية بين الدولة " القطاع العام "، و القطاع الخاص حيث يعد أمر بالغ الأهمية. حيث تعمل كل من الحكومة " القطاع العام "، و القطاع الخاص و النقابات و التنظيمات غير الحكومية... - كفريق عمل واحد - يمثل أداة ذات شأن حاسم للنمو و للتنمية.

و على هذا فسوف تحاول هذه المساهمة أن تعالج هذا من خلال المحاور التالية:

إشكالية العام و الخاص أولاً واقع القطاع العام و الخاص في ظل الحماية ثانياً و القطاع العام و الخاص في ظل المنافسة ثالثاً و تطوير مناخ الاستثمار رابعاً.

1- ما هي المشكلة الاقتصادية؟ ولماذا الإصلاح الاقتصادي؟

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلات و معوقات اقتصادية داخلية جوهرية، و يتعرض بنفس الوقت لتحديات خارجية، تجعل معالجة هذه المعوقات الاقتصادية أكثر إلحاحاً. فما هي هذه المشاكل و التحديات الاقتصادية الداخلية، و ما هي التحديات الخارجية.

معالم المشكلة الاقتصادية:

خلال العقود الأخيرة حقق الاقتصاد الجزائري إنجازات هامة تمثلت في بناء قاعدة صناعية قوية، و القيام بجهود كبيرة في كل المجالات كبناء السدود و استصلاح الأراضي... . لكن في حاضرن يتعرض الاقتصاد الجزائري لمشاكل جوهرية عديدة لعل أهمها هي التالية:

- النمو غير المستدام للاقتصاد، المبني أساساً على عائدات النفط .
- معدلات نمو سكانية عالية.
- بطالة.

- وجود قطاع عام اقتصادي مُرهق يُمنع من الحركة و من اتخاذ القرار المستقل.

- و جود قطاع خاص صغير ناشئ و مُقَنَّت، يُفْتَقَد إلى الديناميكية اللازمة.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع توجيهه نحو أولويات التنمية المحلية من خلال الحوافز.
- منع الاحتكار و تعميق المنافسة في السوق.
- الحفاظ على الشباب و مُتعلّمينا داخل الوطن من خلال توفير المناخ اللازم لهم للاستثمار و العلم و الإبداع و الابتكار والحفاظ على الكرامة.

3- سياسات وإجراءات التطوير الاقتصادي:(العام و الخاص)

◆ لابد من وضع إستراتيجية خاصة بتنمية القطاع الصناعي، تدرج في إستراتيجية اقتصادية عامة تتجنب من خلالها النمو العشوائي، و تُعطى فيها الأولوية للصناعات التي تتوفر فيها المزايا المُقارنة و خاصة تُوفر المواد الأولية اللازمة لها، و تلك التي تُحقق قيمة مضافة عالية، و إن اعتمدت على مواد أولية مستوردة، كصناعة المكونات الكهرومنزلية و الميكانيكية. و تلك التي تُعزز تشابك النسيج الصناعي القائم، و أن تُتخذ في هذه الإستراتيجية التسهيلات و المزايا التي تُمنح لهذه الصناعات التي تتميز من جهة أخرى بإمكاناتها التصديرية.

◆ و على هذا فقد أصبح من الضرورة بمكان صياغة سياسة واضحة تنصب على تطوير وتشجيع الصناعات التصديرية، لأنها تُشكل قارب النجاة الأساسي لاقتصادنا الوطني. و قد تكون تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد نموذجاً يُدرس ويمكن الاسترشاد به بعد أن حقق نجاحاً صارخاً لا يُنازع فقد انطوت هذه السياسة على نظام للحوافز من شأنه أن يوجه الموارد نحو الصناعات التصديرية و التي تمثلت في: مساعدات مالية مباشرة.

- السماح للمصدرين بالاحتفاظ بعوائد التصدير من القطاع الأجنبي لتغطية مستورداتهم مع إعفاء كلي تقريباً من الرقابة والرسوم الخاصة بهذه الواردات.
- حرص النظام البنكي على توفير الأموال اللازمة لإقامة و تشغيل المشاريع التصديرية و إقراضها بمعدلات فائدة تفضيلية.
- اعتبار حجم الإنجاز في التصدير معياراً أساسياً في تحديد سقف التسهيلات الائتمانية للمصدرين.
- تحديد الحكومة أهدافاً كمية معينة على مستوى فرع الصناعة و على مستوى المؤسسة في بعض الحالات و منح جوائز تقديرية وطنية لأبرز المصدرين.
- الأخذ بسياسة ضريبية تفضيلية.
- إقرار نظام حماية يتناسب عكساً مع قدرة المؤسسات على المنافسة، فهي منخفضة في الصناعات القادرة على المنافسة الدولية و مرتفعة في الصناعات التي تفتقر مرحلياً لهذه القدرة.

- وجود حماية عالية للصناعة لا يُتيح الفرصة للمنافسة و بالتالي يساهم في تدني الإنتاجية و رفع الكلفة.
- بيئة تنظيمية/تشريعية تحكم عمل كل من القطاع العام و الخاص لا تُساعد أي من القطاعين على المرونة و الحركة للتكيف مع المتغيرات.
- قُصور في المعرفة و القدرات العلمية و التكنولوجية.
- تدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية و القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- نظام و نوعية في التعليم، لا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
- غياب قطاع مصرفي متطور.
- قُدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط.
- هجرة العقول الجزائرية و عدم عودة الخبرات و الرساميل الموجودة في الخارج.

2-أهداف الإصلاح الاقتصادي ومنطلقاته:

أهداف الإصلاح:

◆ يجب تصويب مسار الإصلاح الاقتصادي استناداً إلى التجارب التي مرت بها الدولة التي اعتمدت سابقاً منهج الإصلاح الاقتصادي تبعاً لوصفة مؤسستي بريتين ووترز. و قد جاء وقت أصبح فيه الإصلاح و كأنه هدف بحد ذاته، و التثبيت الاقتصادي و تحرير التجارة و الدعوة إلى تحجيم دور الدولة أولوية في برامج الإصلاح. لكن التجارب بينت خطأ هذا التوجه إذ أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يكون وسيلة لإدارة الطلب من جهة و تحفيز الإنتاج من جهة أخرى، و يجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة لتنمية سوسيوإقتصادية طويلة الأجل. فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة لتوسيع قاعدة الإنتاج و زيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني و الإصلاح غير المرتبط ببرنامج لمعالجة بعض المشاكل الإجتماعية كالبطالة مثلاً و بشكل مباشر يشكل خطراً على السلم الاجتماعي.

◆ و لهذا يُمكن أن يُقترح أن يَصنَع برنامج الإصلاح لنفسه الأهداف التالية:

- إدارة الطلب الكلي و تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي و أهمها احتواء البطالة و التضخم.
- تعبئة كافة الطاقات البشرية و المادية لخدمة عملية التنمية.
- زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي.
- خَلق المناخ المُحفز للاستثمار طويل الأجل و توفير الفرص المتكافئة للجميع.
- رفع عائدية الاستثمار من خلال إزالة عقبات البيئة الإنتاجية. من خلال إقامة البيئة التنظيمية و التشريعية السليمة لعمل كل من القطاعين العام و الخاص و زيادة قُدرة كل منهما على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار.

- عدم جعل البترول كمصدر أول و وحيد للموارد المالية.

- قد يترتب على الانفتاح التجاري، هزة غنيفة تُصيب الاقتصاد و النسيج الصناعي الجزائري إذ لن يصمد عدد لا يُستهان به من الصناعات الجزائرية التي تعيش في ظل الحماية، و إذا كانت الدراسات التي أعدت في تونس بصدد أثار اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية. قد توقعت انهيار ثلث نسيجها الصناعي و تهديد الثلث الثاني ما لم يُدعم و يُوهل على الوجه المطلوب، و صُمود الثلث الأخير، و إذا ما عرفنا أن تونس قد حققت تطوراً صناعياً ملحوظاً، و أن صادراتها الصناعية من المنتجات النسيجية و الألبسة تبلغ 3 مليار دولار و إنها قد بدأت - بسياسات التّكثيف الهيكلي و الانفتاح منذ عام 1987، فلنا أن نتوقع منطقياً أن يكون الوضع كذلك بالنسبة للجزائر على الأقل إن لم يكن أسوأ و بكثير.

- فالمؤسسات التي سوف يكون بمقدورها الصمود هي أساساً تلك التي تتوفر لديها المزايا النسبية من حيث توفر المادة الأولية و الخبرة الفنية محلياً و الحجم المناسب و الإنتاج بتكنولوجيا متقدمة و قدرة على المنافسة في الداخل و التصدير إلى الخارج.

- و بالمقابل هناك مؤسسات ستزول بحكم اعتمادها الكلي على المكونات من الخارج كصناعة الأدوات الكهرومنزلية أو مستلزمات الإنتاج المستوردة، حيث يُقتص هامش القيمة المضافة محلياً على حيز ضيق جداً، يتّخذ معه الوقوف في وجه منافسة المنتجات المثيلة المستوردة.

- أما الجزء الثالث فيتعلق بالمنشآت القادرة على الصمود إذا ما تمت إعادة هيكلتها و تأهيلها بجديّة، سواء لتوفر المزايا النسبية لإنتاجها أو لأنها صناعات كثيفة العمالة.

◆ أما المبادئ التي قد تُحكم اختيار و صياغة الحلول فيمكن إيجازها في التالي:

- يُخطئ من يتصور بأن الحل كامن في نقل تجربة ناجحة من أي بلد آخر و تطبيقها كما هي في بلدنا، فليس هناك من وصفة جاهزة لمعالجة الاقتصاد في بلد ما. و لابد ، من ثم من أن يكون الحل منسجماً مع الخصائص الموضوعية للجزائر، وواقعها السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي. و هذا لا ينفي أبداً دراسة التجارب الناجحة في الدول الأخرى و أن نستمد منها ما يُعتبر إيجابياً في إطار واقعنا وخصائصه.

- تُرجع النجاحات التي كانت قد حققتها حتى نهاية 1996 الدول الآسيوية ، و لا تزال تُحققها الصين إلى إقامة توازن بين دور اقتصاد السوق و تفعيل القطاع الخاص من جهة و بين دور الدولة الضروري و حضورها المكثف في إدارة الاقتصاد وسياسات الإقراض البنكي و تحديد أولويات الاستثمار و تطبيق سياسات متلاحمة،

- إنشاء بيوت تجارة متخصصة بالتصدير لتكون العنصر الفاعل في تنشيط التصدير بمواصفات دولية تستجيب لذوق المستهلك و تضمن تنفيذ العقود وفق الشروط المتفق عليها و تكون على علم تام بتطورات الأسواق و توجهاتها و بمصادر المنافسة، و يتطلب هذا العمل معرفة متخصصة، متابعة مستمرة لا تتوفر للكثير من الصناعيين القادرين على التصدير، و تكلفة يعجز عن تحملها الصناعيين منفردين.

◆ تطوير التعليم التقني المتخصص، و التركيز عليه بجديّة في برامج التدريس و التأكيد على الجانب العملي بالإضافة إلى النظري (كما هو الحال في مدارس الهندسة في ألمانيا، و التي تشكل نموذجاً يحتذى به).

◆ تطوير البنية التحتية و خاصة إنشاء مناطق صناعية، تشتمل على جميع المرافق و تتكامل فيها كافة الخدمات، بما فيها منطقة جمركية حرة، و مرتبطة بشبكات النقل و خاصة السكك الحديدية. بحيث لن تعد المناطق الصناعية مجرد مكان تتجمع فيه الصناعات بعيداً عن المناطق الحضرية، بل مركز جذب للاستثمار الصناعي الوطني و الأجنبي.

◆ تكوين قاعدة معلومات صناعية متينة و شاملة عن النسيج الصناعي الجزائري. و هذا لن يتم إلا من خلال مسح صناعي شامل، يمكن في ضوئه معرفة الواقع الحقيقي لهذا النسيج. و ما يتوفر لديه من تقنيات و عمالة و ما يستهلكه من مواد أولية أو سلع وسيطة و مصادرها.

◆ إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية المعرضة للتهديد. و خاصة في نطاق الفئة التي تستخدم أكثر من 10 عمال، بحيث تعاد هيكلتها لتصبح قادرة على الصمود و المنافسة. حذوا بالبرتغال، عندما انتسبت للمجموعة الأوروبية، بإنشاء صندوق خاص تُديره وزارة الصناعة، و يشمل على شقين:

- أولهما لتمويل الاستثمارات

- ثانيها لتمويل النشاط التأهيلي و إعادة الهيكلة.

و هذا ما فعلته تونس بمعونة الاتحاد الأوروبي، و هذه قضية ملحة جداً يجب معالجتها بالسرعة الممكنة و قبل فوات الأوان.

4- التحديات القائمة و المبادئ الحاكمة

للحلول:

إن محاولة توضيح الحلول التي يُمكن اقتراحها لتطوير الاقتصاد الجزائري عامة ، يتطلب بداية تحديد المعطيات الرئيسية التي تنطلق منها صياغة هذه الحلول من جهة و المبادئ الأساسية التي تحكم عملية اختيارها من جهة أخرى.

◆ هذه المعطيات التي تُمثل التحديات قد تتلخص فيما يلي:

غير منتجة كالمجوهرات و الحلي و العقارات. و علينا تعبئة هذا الادخار.

- أما فيما يتعلق بالعمالة فلا بد من أن نولي اهتماماً خاصاً بتكوين الإطارات الإدارية و الفنية بكافة مستوياتها لأن ذلك شرط أساسي في إنجاح المشاريع الإنتاجية و الخدماتية و الارتفاع بالإنتاجية، و تطوير القدرة الوطنية على اكتساب التكنولوجيا و تحقيق النظام التكنولوجي الذي يجب أن ينمو وفق رؤية واضحة لبناء القاعدة التكنولوجية الوطنية.

- و أخيراً لابد لنا من تحديد واضح لأولويات الاستثمار تجنباً لنمو غير متوازن، و يكون هذا التحديد على مستوى القطاعات و التكنولوجيا أولاً و على مستوى التوجه الاقتصادي نحو الداخل أو الخارج ثانياً.

4-1 البنية التشريعية والتنظيمية:

◆ قد يتطلب إقامة بيئة تشريعية و تنظيمية ملائمة تتمثل فيما يلي:

- إجراء معالجة شاملة للقوانين و التشريعات القائمة و منها قانون التجارة، و قوانين كل من الاستثمار و الضرائب و العمل.

- إضافة تشريعات جديدة تمنع الاحتكار و تُعزز المنافسة في السوق.

- تعزيز سلطة القانون.

- مراجعة أنظمة الاستيراد و التصدير و أساليب الحماية و هيكल الرسوم الجمركية.

4-2 إعادة هيكلة البنية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص:

- يجب أن يشمل تحفيز زيادة العرض السلعي القيام بإعادة هيكلة البنية المالية و الإدارية و النقدية للمؤسسات الإنتاجية في القطاعين العام و الخاص للارتقاء بقدراتهما الإنتاجية و لإعدادهما للدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي. كما يتضمن إقامة و تسهيل إقامة المؤسسات المُساندة لعملهما كالمؤسسات البنكية المتطورة و المدن الصناعية، و مؤسسات الاستشارات المالية و الفنية و النقدية.

- و لا بد من الإشارة هنا بأن أياً من القطاعين العام أو الخاص غير قادر على دخول النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر. فالقطاع العام ضعيف القدرة الإنتاجية و المالية و مُثقل الحركة، و القطاع الخاص لا زال قطاعاً عائلياً ضعيفاً، يعتمد في الغالب على تكنولوجيا قديمة و إدارة تقليدية، و ذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدولة في السابق، و السياسات التي لم تمنحه الأمان الكافي بسبب التوجيهات و البيئة التشريعية و التنظيمية المعيقة لعمله و لتعامله مع الدولة.

4-3 الإصلاح البنكي:

منسقة، شفافة، و يمكن التنبؤ بسلوكها من جهة أخرى. و إن الدرس الأهم الذي تلقيناه من الأزمة العاصفة التي أحاطت بدول جنوب شرق آسيا مع منتصف عام 1997. هو أن دور الدولة كان حاسماً في تحقيق نجاحاتها. و كان حاسماً أيضاً في حدوث الأزمة بسبب تراخيها، بعد النجاح، في إحكام الرقابة على سياسة الإقراض البنكي الداخلي و الاقتراض البنكي من الخارج، و على تدفق رؤوس الأموال التي قدمت لتكون ضماناً لاقتراض أصحابها أموالاً من السوق المحلية كي تضارب بها في بورصات الأسهم و تحقق أرباحاً سريعة. و من ثم فإن المبدأ الثاني هو دور الدولة الرائد في إدارة الاقتصاد الوطني بنزاهة.

- إن الحديث عن إلغاء القطاع العام في بلد كالجزائر لا محل له. لأنه لا يزال يستطيع أن يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الجزائري. و ليست المشكلة واجبة الطرح إلغاء أو الإبقاء على القطاع العام. و إنما تتعلق بكيفية تطوير القطاع العام ليلعب دوره الاقتصادي و الاجتماعي، من حيث استيعاب العمالة و إعادة توزيع الدخل أولاً، و بتحديد نشاطه الذي يجب أن يتركز أساساً في الصناعات و مشاريع الخدمات الضرورية للاقتصاد الوطني و التي يعجز القطاع الخاص عن تبعاتها ثانياً. إن كفاءة مؤسسة ما لا يرتبط بنوع ملكيتها، عامة أو خاصة و إنما بحسن إدارتها أولاً وأخيراً. و على التوازي يجب تشجيع و دعم القطاع الخاص، باعتباره الجهة التي يقع عليها العبء الأكبر و الأساسي في توفير و تنفيذ الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، و بحيث ينشأ تعاون ذكي، مفتوح و خلاق كي يتكامل دور القطاعين في وضع سياسات الدولة التنموية موضع التنفيذ.

- يستهدف تطوير الاقتصاد الجزائري تحقيق تنمية شاملة قائمة على أعمدة ثلاثة: النمو و الاستقرار و العدالة فلا نمو بلا استقرار و لا استقرار بلا عدالة، و علينا أن نُوظف الاستقرار الذي تكاد تنفرد به الجزائر بالنسبة لكثير من الدول الأخرى المجاورة و البعيدة لتحقيق النمو الذي نَصبو إليه.

- أصبحت عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحديث ثلاثة: رأس المال و العمالة و التقدم التكنولوجي و يأتي رأس المال المُستثمر من مصدرين الادخار المحلي و الاستثمار الأجنبي. و إذا كان هذا الأخير هاماً، فإن الاعتماد على الادخار المحلي هو الأصل و هو الأساس. فإذا نجحنا في تعظيم الادخار المحلي و أحسننا توظيفه و استثماره فإننا نَجذب الاستثمار الأجنبي على أن نُوجهه نحو القطاعات ذات الأولوية و التي من شأنها تدعيم القدرة التكنولوجية الوطنية. و يجب أن لا ننسى في هذا السبيل أن الادخار المحلي مُتوفر لكنه مُجمد في قنوات

- إدخال عنصر المنافسة إلى العمل البنكي و التأكيد على استقلالية البنوك في قرارات الإقراض سواء في القطاع الخاص أو العام، إلى القدرة على التسديد.

- إعادة هيكلة البنية المالية و الإدارية للبنوك القائمة، و إقامة برامج تدريبية مكثفة للإطارات العاملة فيها.

- التوجه نحو إقامة صيغة للقطاع المشترك في العمل البنكي، بمشاركة رؤوس أموال مصرفية عربية و أجنبية و من خلال هذه الصيغة السماح لإقامة بنوك جديدة مشتركة.

- إشراك القطاع البنكي الخاص، مع القطاع البنكي العام قد يكون الحل الأمثل و الأقصر و الأكثر فاعلية لتطوير المؤسسات البنكية القائمة، فهو ينقل التقنيات البنكية الحديثة إلى هذه البنوك بشكل مباشر و عن طريق الممارسة. و هذا لا يكون إلا بعد إصلاح النظام البنكي بالكامل.

- العمل على تطوير البنية المالية التحتية و تطوير أسواق المال.

4-6 الإصلاح الإداري:

◆ قد يحتاج الإصلاح الاقتصادي لإدارة كفوءة تصنع برنامج الإصلاح و تقوم بتنفيذه، و حتى يتسنى هذا يجب تجنب أو على الإدارة الابتعاد عن مايلي:

- تدني الكفاءات و تدخل السياسة مع الإدارة.

- عدم فقدان الحافز على العمل بسبب تدني الأجور.

- المركزية الشديدة و تحكم البيروقراطية المفرطة في الأداء.

- ضعف المعرفة بأدوات نظام السوق و ثقافته.

◆ و قد يتطلب إصلاح الإدارة التالي:

- العمل على تدفق المعلومات بين دوائر و هيكل الدولة.

- التقليل قدر الإمكان من الازدواجية في العمل عن طريق دمج الوزارات و المؤسسات و الهيئات التي تقوم بعمل متشابه.

- القيام بدراسة اختصاصية للجهاز الإداري في الدولة بهدف:

- تحديد الفئات الوظيفية و أماكن تواجده.

- تحديد مهمات الوظائف و مسؤولياتها في مختلف دوائر الدولة و تحديد المؤهلات لكل وظيفة.

- دراسة آلية العمليات الإدارية المختلفة في الدولة لتخفيف الروتين و الاستفادة بصورة أفضل من وقت العمل بتحويل الوقت غير المُنتج إلى وقت مُنتج.

- وضع معايير أداء موضوعية للترقية و المكافآت و إدخال نظام للزيادات و المكافآت يكون مرتبطاً بكمية الجهد الذي يبذله الموظف ونشاطه في العمل و مبادراته المُفيدة إلى جانب نظام للترقية حسب الأقدمية.

5- تطوير مناخ الاستثمار:

في حاضرتنا إتضح أن النظام البنكي القائم في الجزائر يُفتقد إلى القدرة على تعبئة المُدخرات المحلية و تحويلها إلى استثمارات و طنية فاعلة، و يُفتقد إلى القدرة على نقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد العولمة، كما يُفتقد إلى القدرة على الإسهام في عملية الإصلاح الاقتصادي، من خلال مساهمته في إعادة هيكلة المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية في القطاعين العام و الخاص، و توفير التمويل اللازم و المشورة اللازمة لهما لدعم انطلاقتهما.

4-4 منطلقات الإصلاح البنكي:

◆ يرتكز الإصلاح البنكي المُقترح على المُنطلقات التالية:

- أن الإصلاح البنكي يجب أن ينبع من تصور واضح المعالم للنظام الاقتصادي المستقبلي للجزائر حتى يأتي الإصلاح لتلبية متطلبات هذا النظام. فالنظام البنكي القائم جاء لخدمة نهج التخطيط المركزي، و علينا الآن تحديد أي نموذج نريد من اقتصاد الدولة و نظام السوق حتى نُطور نظامنا البنكي ليلبي احتياجاته.

- ربط الإصلاح البنكي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي و الإصلاح المالي ، نظراً للترابط الوثيق بين هذه الإصلاحات الثلاثة.

- ربط الإصلاح البنكي بإقامة البيئة التشريعية و التنظيمية اللازمة لعمل القطاع الخاص حتى يتوقف إكتناز الأموال في المنازل، و تتجه نحو البنوك لتصبح هاته الأخيرة حلقة رئيسية فعالة في التنمية الاقتصادية.

- يجب أن يكون الإصلاح البنكي شاملاً فلا يُركز على إعادة هيكلة المؤسسات البنكية فقط، بل يجب أن يشمل السياسة النقدية و مؤسساتها، و الرقابة على البنوك من قبل هذه المؤسسات، و إصلاح و إعادة هيكلة المؤسسات البنكية ذاتها.

4-5 عناصر الإصلاح البنكي:

◆ قد تتشكل العناصر الرئيسية للإصلاح البنكي في ما يلي :

- تقوية البنك المركزي.

- تفعيل السياسة النقدية و استخدام سعر الفائدة كواحد من أدوات هذه السياسة.

- إقامة نظام متطور للرقابة على نشاط البنوك يشمل الرقابة على إدارتها و أموالها و محافظها الاستثمارية و سيولتها و معملاتها. و قد أكدت الأزمة الآسيوية الأخيرة مدى أهمية الرقابة على البنوك لتفادي الأزمات.

- إلغاء مبدأ الحصر و التخصيص البنكي الإلزامي القائم حالياً على الأمر الإداري، و إستبداله بالتخصيص المبني على الخبرة.

الاحتكارية و السلوكيات الساعية للكسب الريعي و الربح غير المشروع، و في تعبئة الموارد المالية لتوظيفها في استثمارات مجدية و تقوم بدعم و إرشاد و تنظيم أمور القطاع الخاص و العام الناشئ (بمفهوم رجل الأعمال و ليس السمسار) لمواجهة متطلبات المنافسة في السوق العالمية و رفع مؤهلاته لارتقاء هذه السوق. و بمعنى آخر لا بد من توفر حكمة فعالة قادرة على:

- العمل في إطار استراتيجية اقتصادية واضحة توفر رؤية جلية للمستثمر ليستشف ما سيكون عليه المستقبل مما يسهم في ضمان صحة القرار و يزيد من الإقبال على استثمارات طويلة الأجل.

- تطبيق الأطر و التشريعات القانونية و التنظيمية بذكاء و نزاهة مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تبسيط تلك التشريعات.

- إيجاد تشجيع تشريعي لتدعيم المناخ الاستثماري و إشاعة الثقة لدى الجميع من خلال جهاز قضائي فعال يطمئن له المواطنون و المستثمرون لحل المنازعات فيما بينهم، و بينهم و بين الأجهزة الحكومية عبر إجراءات قضائية سريعة و عادلة و تنفيذ فوري للأحكام الصادرة. بحيث يسود جو من الانضباط يركن له المستثمر، و يثق بأنه لن يتعرض للابتزاز، و لن يضيع ماله و وقتاً للحصول على حق يكفله له القانون.

- لابد للسياسات الخاصة بتطوير الصناعة أو القطاعات، من أن تكون مشفوعة بمناخ استثماري يجتذب الاستثمارات الوطنية أولاً و العربية ثانياً و الأجنبية ثالثاً، و كذلك النجاح في اجتذاب الاستثمارات الوطنية، بما في ذلك استثمارات الجزائريين المقيمين في الخارج.

و يمكن إيجاز هذه المقومات بالإضافة إلى ما سبق ذكره من توفير المناطق الصناعية و اتخاذ سياسة تمويل ديناميكية للنشاط الاقتصادي بما يلي:

◆ تطوير القدرات الإدارية و الفنية و تعظيم المهارة و المعرفة التقنية على المستوى الإداري و التنظيمي و التقني أو ما يمكن تسميته بالاستثمار التكنولوجي فإن التكنولوجيا كامنة بالأفراد قبل الآلات و هذا يستلزم:

- العمل على إيجاد فئة المديرين الناجحين.
- و من جهة أخرى يجب العمل على تطوير فئة المالىين و الإداريين و تزويدهم بالمعرفة و بالمهارة اللازمين لأكفاً استخدام للإمكانات التي تتبّعها تكنولوجيا الاتصال، و أنظمة تدفق المعلومات داخل المؤسسة (MIS).

الخلاصة:

إن جودة أداء الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، و حسن أداء القطاع الخاص و العام على مستوى الاقتصاد الجزئي. هما عاملان متكاملان، يُشكلان معاً طرفي المعادلة، و لا تقل أهمية أحدهما عن الآخر. فهما وجهان لعملة واحدة و وحدة المصير تشمل كليهما.

يمكن القول بأنه لم ينجح قانون الاستثمار في اجتذاب الاستثمار الوطني إلا في حدود ضيقة جداً ناهيك عن ضالة حصة المشاريع الإنتاجية أو الخدماتية التي تساهم فعلاً في زيادة القيمة المضافة. كما أن الاستثمارات الأجنبية ظلت شبه منعدمة (باستثناء قطاع المحروقات).

و باختصار فقد خابت الآمال التي كانت معقودة عليه بالرغم من الامتيازات الضريبية الممنوحة. و تبين بجلاء أن هذه المقومات لا تشكل أكثر من عنصر من كل لا يتجزأ ، و لا بد من ثم، من توفر عدد من المقومات الأخرى لا يستهان بأي منها، و التي إذا ما وُجدت معاً، أمكن القول بتوفر مناخ مناسب للاستثمار يسمح للقطاع الخاص الجزائري و العام أن يوظف الاستثمارات بوتائر تتحسن تدريجياً. و تكمن هذه المقومات في:

1-5 البنية التحتية:

تفتقر الجزائر إلى المناطق الصناعية المتكاملة التي تشتمل على جميع المرافق و تتكامل فيها كافة الخدمات، بما فيها توفر منطقة جمركية حرة يتم فيها تخليص السلع المستوردة أو المصدرة، و مرتبطة بشبكة الطرق البرية و السكك الحديدية. بحيث لا تُعد المناطق الصناعية مجرد مكان تتجمع فيه الصناعات، و إنما مراكز جذب للاستثمار الوطني و الأجنبي. و يجب توجيه موارد التعاون الفني الثنائي مع الدول الأجنبية، و من جهة أخرى لا بد من توفير خدمات البنية التحتية الضرورية للاستثمار ، و وجود موانئ ومطارات تعمل بكفاءة عالية.

2-5 تكوين الموارد البشرية:

في دراسة قام بها البنك الدولي شاملة 122 دولة استهدفت معرفة مدى إسهام العوامل المختلفة في الإنتاجية، تبين أن 64% تُعزى لرأس المال البشري. و على هذا فقد أصبح تُوفر الكفاءات المزودة بالمعارف و المهارات الفنية و الإدارية على كافة المستويات و في مختلف الفعاليات الفنية و المالية و الإدارية، رُكناً أساسياً و جوهرياً في المناخ الاستثماري المطلوب، و من ثم فإنه من الأولويات المطلقة، إصلاح النظام التربوي و التعليمي و ربط المناهج الدراسية في الجامعات و المعاهد بالحياة اليومية و بحاجات المجتمع الاقتصادية و استيعاب الخبرات و التجارب الفنية و الإدارية التي مرت بها البلدان المتقدمة.

3-5 البنية التنظيمية:

لا يستطيع القطاع الخاص أو العام أن يلعب دوره كفاعل أساسي في تنفيذ خطط التنمية و تحقيق النمو، إلا إذا مارست الدولة بفعالية، المهام المطروحة أمامها في وضع قواعد المنافسة لممارستها بكفاءة و حمايتها من سوء التطبيق، و في التصدي بحزم للممارسات

- خالد عبد النور: القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة: " بحث مقدم إلى ندوة السياسات التصحيحية والتنمية" منشورة في كتاب بنفس العنوان صادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت عام 2004.

- عارف دليلة: "القطاع العام والقطاع الخاص في سورية التجربة والأفاق: بحث مقدم إلى ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي" التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة عام 2002، منشورة في مجلد أبحاث الندوة المذكورة الصادرة عن المركز في بيروت.

و بالتالي، فالتغيرات المطلوبة في المناخ العام السياسي والإداري و التشريعي و في السياسات الاقتصادية الكلية ليستطيع القطاع العام و الخاص التطور بما يسمح له بتبرير وجوده، و النهوض بمسؤولياته و تمكينه الانتقال من الحماية إلى المنافسة نذكر على سبيل المثال، ما يلي:

✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهميتها ليست بديلاً للاستثمار الوطني و إنما تكملة.
✓ لا يستطيع بلد أن ينهض باقتصاده و يستقطب الاستثمار الوطني أو الخارجي إلا إذا كانت لديه سياسات تتسم بالتماسك و الاتساق و الشفافية و القابلية للتنبؤ.

✓ وضع سياسة للتجارة الخارجية (الاستيراد و التصدير و الأنظمة الجمركية... الخ).
✓ التفكير الجيد في سياسة للدخار و الإقراض و التمويل و الاستثمار.

✓ تتناسب سياسة التربية و التعليم و البحث العملي و التأهيل و التدريب و التكوين مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

✓ سياسة التنشيط الاقتصادي لتجاوز الركود و البطالة. إن التحديات الاقتصادية الداخلية و الخارجية التي تواجهها الجزائر في الوقت الحاضر كبيرة و معقدة. و قد تراكمت هذه التحديات لأنها تباطأت في عملية الإصلاح الاقتصادي تحت أعذار مختلفة.

و علي الجزائر مواجهة هذه التحديات، من خلال انتهاج إصلاح اقتصادي متكامل مع التنمية الاقتصادية و البشرية و التكنولوجيا، باعتباره ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل، فهو الحل الذي سيساعدها على:

✓ تجاوز عقبات التنمية المحلية و تسريع وتيرتها.

✓ الاندماج في شتى التكتلات الاقتصادية و من خلالها ولوج النظام الاقتصادي العالمي.

قائمة المراجع:

- إيان م. هيوم، وبريان بنتو، "التحول الصناعي في بولندا بين الأحكام المسبقة والواقع"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عدد يونيه 1993.

- محمد يونس عبده عبد الحليم، فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية: الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر مصر، 1998.

- النجار، سعيد، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية تحرير طاهر كنعان، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1996.